

بحار الأنوار

[154] * (تبيين) * اعلم أن هذا الخبر في أعلا مراتب الصحة، ورواه الصدوق أيضا بسند صحيح (1) عن زرارة، وفيه (إنما فرض الله عزوجل على الناس) إلى قوله: (منها صلاة) وفي بعض النسخ (فيها) ورواه في الكافي (2) في الحسن كالصحيح وفيه: (و فرض الله على الناس) وفيه أيضا (منها صلاة) ويستفاد منه أحكام: الاول: وجوب صلاة الجمعة (3) عينا في جميع الازمان مع تأكيدات كثيرة: _____ (1) الفقيه ج 1 ص 266. (2) الكافي ج 3 ص 418. (3) وجوب صلاة الجمعة لاريب فيه، وانما الكلام في وجود شرائطها، فعلى هذا ورود الاحاديث الكثيرة بوجوبها شيء، واشتراطها بوجود الامام مبسوط اليد شيء آخر، فحيث لم يوجد شرطها تركها الشيعة منذ عهد الغيبة كما عرفت من عهد الصدوق رضوان الله عليه. وهكذا ورود احاديث كثيرة بوجوب الجهاد شيء، واشتراطه بحضور الامام واذنه شيء آخر كما اجمع بذلك الاصحاب، ولم يجاهد أحد ممن قال بالنيابة وأقام الجمعة ! ! وهكذا ورود الاحاديث بوجوب الخمس من أرباح المكاسب شيء، واشتراط اخراجه بحضور الامام صاحب الحق ومطالبته شيء آخر، ولذلك أفتى فقهاؤنا رضوان الله عليهم من زمن الغيبة باباحتها الا في هذه السنوات الاخيرة لشبهة دخلت عليهم وهى تعارض الاخبار بالاباحة وعدمها مع أنه لا تعارض فيها. وذلك لان الخمس انما جعل حقا لذوى سهامه فقال عزوجل: (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن الله خمسها ولرسول ولذي القربى) الاية بخلاف الزكاة حيث جعل حكما شرعيا وأوجب على المؤمنين أدائها فقال: (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة). _____